اتجاهات طلبة جامعة ذمار نحو الديمقراطية

د. أحمد سيف حيدر *

المقدمة ومشكلة البحث :

أن هذا العصر هو عصر التطور والتقدم والتغير في مختلف مجالات الحياة والاتجاهات العالمية التي تفرض التوجه الديمقراطي المباشر والحر والمبرمج من خلال الانتخابات تحتم علينا التفكير بالديمقراطية وضروراتها وان نعمل على ممارستها ونشرها من غير تحفظ او تردد بين طبقات وفئات الشعب جميعاً ، والمتتبع لقانون ونظام الحياة في هذا الكوكب يلمس ويشاهد ان كل شيء في حالة تغير وتبديل وتجدد وتطوير ولولا هذا لأصبح كل شيء ساكناً وجامداً وقد ضرب الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز مثلاً في قصة أصحاب الكهف عندما قبضهم الله رحمة بهم بعد سباتهم الطويل وذلك أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش غير عصره بسبب التغييرات والتبديلات التي هي سنة من سنن الكون والحياة وفي سورة أخرى يقول الله سبحانه وتعالى (والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون) الشورى:38 ، والشعوب المتقدمة عمدت على دعم الاتجاهات الايجابية وتنميتها نحو الديمقراطية باعتبارها نظاما اجتماعيا يحقق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد الشعب جميعاً والشعب اليمني اعتبر الديمقراطية خيارا لا جدال فيه ومارس ذلك من خلال الممارسات الديمقراطية الفعلية منها الاستفتاء على الدستور في العام 91م وفي الانتخابات البرلمانية في العام 94/93م – والانتخابات الرئاسية في العام 1999م .

---

* أستاذ مساعد / قسم العلوم التربوية والنفسية / كلية التربية / جامعة ذمار .

ومؤسسـات التعليم إذا لم تعمل على تطوير الإنسان وإنماء قدراته الفكرية وتجعله حرا في تفكيره ونـاقدا وباحـثا عن الحقيقة ومتواصلا مع قضايا العلم والمجتمع فكيف له ان يكون حر التفكير والإرادة والأسـلوب إذا تم قهره وكبت رأيه في مقعد الدراسة ومنعت عنه المشاركة والتفاعل وإبداء الرأي وحرية التعـبير ، كما لا يمكن له أن يكون مواطنا صالحا وفاعلا إذا لم تفسح له الخبرة التعليمية للتعبير عن نفسه والمشاركة في تحمل المسؤولية الاجتماعية إذ لا يمكن ان يكون حساساً لهذه المسئولية اذا لم يعود وتفسح له المجال لتحملها خلال فترة تعلمه ويمكن توضيح مشكلة البحث بالنقاط الآتية :

1. أن العملية التعليمية ليست مجموعة معلومات تحفظ وتردد بل لابد ان يكون لدى الطلبة القدرة على المشاركة والإسهام في القضايا الاجتماعية المختلفة والجامعة عندما تخرج أفراداً ذوي شخصية فريدة وحرة ومستقلة وفاعلة ومتفاعلة مع البيئة والمجتمع حينذاك تكون العملية التعليمية الديمقراطية فعلا قد حققت أهدافها .
2. الديمقراطـية تتطلـب توافر متطلباتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فعلي الصعيد الثقافي لا بد من توافـر إطـاراً ثقافياً مناسباً يتمثل في عدة قيم من أبرزها العقلانية وإتاحة الحرية الفردية واعتبارها قيمة أساسـية في المجتمع وضرورة توفير المناخ المناسب لحرية الفكر والتعبير والبحث والتفكير دون أية قيود ، وعـلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي فإنه يغلب الاعتقاد بوجود الهوة الاجتماعية الواسعة التي تؤدي إلى تفشـي الفقـر والـبطالة يكون حائلا دون بناء الديمقراطية وذلك لعدة مسوغات منها – التهميش لأعـداد كـبيرة مـن المواطنين نتيجة انشغالهم بهموم العيش والحياة اليومية مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالديمقراطـية – وكذلك الجهل وتزايد عدوانية بعض القيادات نتيجة شعورها بالخطر على مصالحها ومن ثم إصرارها على الاحتفاظ بالقرارات الفردية والرجوع إليها في أبسط الأمور .
3. شيوع ضعف الإحساس بالانتماء والرضا عن النظام السياسي والمشاركة الحقيقية فيه .
4. ضعف الحركة الاجتماعية المناضلة من أجل الديمقراطية وبعدها عن الجماهير والتي من مهامها رفع وعي الجمـاهير وشـحذ هممهـم وتعبئة الطاقات للعمل المنتج الذي يحقق رفعة الوطن وتنميته . (المجيد ، 1990،9)
5. غـياب التقالـيد الديمقراطية وتبادل الأدوار وإتاحة الحريات للمشاركة وإدخال دماء جديدة إذ تعاني أغلب الأحزاب والمنظمات الجماهيرية من عملية السيطرة الشخصية والأبدية عليها من قبل شخص أو مجموعة متنفذة لا تسمح ولا تتيح الفرصة لتبادل الأدوار والتجديد .
6. أيضـا غياب التخطيط ورسم الأهداف المحددة التي تتناسب مع نشاطات هذه المنظمات جعلها تتجه إلى نشاطات وحقول واهتمامات خارجة عن اختصاصاتها ومهامها الحقيقية .

7.أيضـــا ضـــعف التنظيم والإمكانيات والارتهان لمن يقدم لها الدعم والإمكانيات الأمر الذي أضعف دور هذه المؤســسات وتفاعلها مع الجماهير .

8.أن المشـــاركة الجماهيريـــة في الفعالـــيات الديمقراطية مشاركة موسمية دون أن ترتقي إلى طابع الممارسة المســـتمرة والفاعلة من خلال الاهتمام بالجوانب المختلفة للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية إذ أن الديمقراطـــية وممارســـتها لا تقتصر على المشاركة في عملية الانتخابات بل أنها تمتد إلى كل مناحي الحـــياة المختـــلفة . فضـــلاً عـــن ضعف وغياب الديمقراطية في المنظمات والأحزاب يقلل من كفاءتها وقدرتها، ويجردها من أهم مصادر قوتها وهو أن تكون منظمات شعبية بالفعل وهذا ما لا يحفز الجماهير للانظمام إليها .

9.إن الديمقراطية في مجتمعنا اليمني لا زالت تواجه بعض الصعوبات مما يحتم معرفة اتجاهات مختلف الشرائح الاجتماعـــية ومـــن أهمها طلبة الجامعة لغرض تكوين الاتجاهات الإيجابية نحو الديمقراطية لأنها تعد أحد أســـاليب إعداد الفرد مجتمعياً وليتمكن من الاسهام في عملية التنمية الاجتماعية ومن مواكبة الحضارة والتقدم العلمي .

10.أن العـــالم الـــيوم يركـــز جل اهتمامه نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات المختلفة والمشاركة السياســـية وتفعـــيل دور الإنســـان في الديمقراطية والتنمية الشاملة وإن إغفال هذه القضايا العصرية والملحة يعد تعطيل لعجلة التقدم والتنمية .

11.هـــناك ضعف في الوعي الديمقراطية ليس في أوساط القرويين والأميين فحسب بل حتى المثقفين إذ غالباً مـــا تشجع أفكار مثل عدم نضوج المجتمع في التعامل مع الاستحقاقات الديمقراطية ، وهناك خلط بين مفهومـــي الحرية والفوضى ، كما نجد أفراداً عديدين لم يبلغ بهم الوعي للتفريق بين النظام الديمقراطي والحكومـــة المنتجة ديمقراطياً، وغالباً ما ينظر إلى أخطاء مثل هذه الحكومات باعتبارها أخطاء في النظام الديمقراطي .

12.تعـــد فئات الشباب وبخاصة الذين نالوا تعليماً جامعياً سواء تخرجوا من الجامعات أو ما زالوا يدرسون بها هم ركيزة المجتمع والأساس في مسعاه لاكتساب الديمقراطية وتعزيزها فالديمقراطية لم تعد مجرد نظام بديل لاختيار الحكم عبر آلية انتخابات قد يديرها حزب واحد وتشارك فيها عدة أحزاب تحت إشراف هـــذا الحزب الواحد . والديمقراطية بنية شاملة ومتكاملة تضم عدة ممارسات لا يمكن الفصل بينها أو الاســـتغناء عن بعضها ومنها التبادل السلمي للسلطة والحقوق المدنية ، والمشاركة السياسية والحريات العامة وعلى رأسها حريات التنظيم والصحافة والإعلام والرأي كما تشمل قيام المجتمع المدني والتعددية السياســـية وضـــبط العمل السياسي والاجتماعي بالمواثيق والدستور وما يتولد عنه من قوانين وأهم ما يميزها تفعيل الحقوق والواجبات والحد من تقول السلطات عن الحقوق المدنية المشروعة ، والديمقراطية

بهـــذا الفهم هي نقيض للاستبداد لأنها تعني الالتزام والمرجعية لحكم القانون وفي ظل الديمقراطية تتوفر عمليـــة المشاركة في صنع القرار السياسي وبلورته ولذلك تبدو لنا الممارسة الديمقراطية ممارسة شديدة الارتـــباط بـــالوعي الذي نحتاج لاكتسابه عبر أدوات التعليم والتثقيف ومن هنا نتبع مشكلة اكتساب الشـــباب وبالذات طلبة الجامعة هذا الوعي الديمقراطي ليتمكنوا من حمل مشاعل المجتمع ، فإذا لم يتم تكـــريس الوعـــي الديمقـــراطي والإيمـــان باهميته لدى الفئات المتعلمة وفي أروقة الجامعات على وجه الخصـــوص فـــإن مستقبل الديمقراطية يبدو غامضاً ، والأداة هي أن يتنامى الوعي المعادي للديمقراطية خـــارج الجامعات لدى الفئات التقليدية البيروقراطية التي تعمل على سيادة الثقافة المعادية للديمقراطية بوعـــي أو بغير وعي ومن ثم تنشر هذه الثقافة لتشرئب بها عقول الشباب في الجامعات ووسط الخريجين . إن هذا البحث يؤكد على الحقيقة القائلة بأن العلاقة بين الجامعات والديمقراطية هي جدلية فبقدر ما يـــرفد الشـــباب من المتعلمين منظمات المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات والجمعيات كمؤسسات ديمقراطـــية يعملـــون على قيادتها وتطويرها وزيادة تأثيرها وفاعليتها بقدر ما تستطيع الجامعات في ظل الديمقراطية أن تقوم بأداء رسالتها وتحقيق أهدافها على أكمل وجه.

13. الضـــعف والقصور وتغيب دور المرأة في المشاركة الديمقراطية حيث أوضح التقرير الوطني الصادر عن اللجـــنة الوطنـــية للمرأة ديسمبر سنة 1999م أن مشاركة المرأة حددت بإعلان حزب المؤتمر الشعبي العـــام (37) امـــرأة، وحزب الإصلاح (20) امرأة، وحزب البعث (78) امرأة، والتنظيم الوحدوي الناصـــري(48) امـــرأة، كما أشار بأن نسبة النساء في الهيئات القيادية للجان النقابية بلغت 15% . (الأحصب ، 10) .

14. هناك أيضاً ضعف وقصور وغياب للأنشطة والممارسات الديمقراطية في مؤسسات المجتمع بدءاً بالأسرة والمدرســـة وجماعـــة الاصـــدقاء والـــنادي والنقابات والجمعيات والأحزاب السياسية حيث أن هذه المؤســـســـات هـــي المحرك والموجهة والداعم للحركة الديمقراطية في المجتمع ، فإذا غابت عنها وضعفت القـــوة الاجتماعية الديمقراطية في عملية التثقيف والتنوير يسهل الخداع والتضليل والتزوير فضلاً عن عامل الضغط الاقتصادي والاجتماعي الذي يجعل المواطن غير قادر على المشاركة الفعلية والحرة .

15. أيضـــاً مـــن مشـــكلات الديمقراطـــية – الدولة – والحكومة وما علاقة كلاً منها بالأخرى من ناحية وبالشـــعب من ناحية اخرى وأن من أهم المشكلات المتعلقة بالشعب مشكلة التخلف والأمية فمثلاً في فرنسا التي أنجبت أساتذة المدرسة الديمقراطية فلسفة ونظاماً منذ أن دخل أسلوب الاستفتاء الشعبي في دســـتورها في العام 1958م فإن أساتذة النظم السياسية وعلماء القانون لا يكفون عن التحذير من أن فقـــدان النضج السياسي الذي يميز بعض الشعوب والتخلف والأمية حيث أنهما يحيلان الديمقراطية إلى أداة خطيرة في يد القادة ، لأن الشعب الفرنسي كما يقولون ما يزال يبحث عمن يقوده لينقاد له.

وكذلك في إنجلترا التي تمارس النموذج البرلماني حيث يقول فيلسوفها الكبير (هارولد لاسكي) بالرغم من توافر حق التصويت العام فإن نظام الحزبين في ديمقراطيات سياسية مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كانا في كثير من الأحيان يتعاونا على تعمد استخدام السلطة ضد الشعوب .

فـإذا كان الأمر على هذه الشاكلة فى الدول الديمقراطية فأن المشكلات التى يثيرها التخلف والجهل والأمية في الدول النامية للديمقراطية تعتبر أشد وأخطر ، والمشكلة تتمثل في أن تعي الشعوب حقوقها ثم بعد الوعي الممارسة الديمقراطية . (الدولة ، 1991 ، 16) .

16.إن دراسة اتجاهات طلبة الجامعة نحو الديمقراطية يعد كأحد مكونات بناء شخصياتهم للحياة المجتمعية ، فضـلاً عـن الوقـوف مبدئـياً على وعي الطلبة بأهمية الديمقراطية من عدمه ، لأن أهمية الديمقراطية وضـرورة تنميـتها ودعمها وتطويرها تحتم علينا القيام بالبحث والدراسة لنتمكن من استشراق أسس تنميتها وتثبيتها في نفوس وعقول وممارسات صناع المستقبل .

أهمية البحث والحاجة إليه :

إن طلـبة الجامعـات هـم أمل الأمة في تحقيق أهدافها كونهم مركز الطاقة المنتجة والقادر على إحـداث التغيرات في مجالات الحياة المختلفة ، والجامعات تحوي بين أهدافها بناء شخصية الطالب الجامعي وتنمـية مواهـبه واتجاهاته الإيجابية نحو حب الوطن والنظم واحترام القانون والإيمان بالمساواة في الحقوق والواجـبات والمواطنة الصالحة إذ أن هذه الاتجاهات تساعد الطالب على التكيف الشخصي والاجتماعي وعـلى الإيمان بقيم ومبادئ وخيارات المجتمع الذي يعيش فيه ، وبما أن أي تغير يراد تحقيقه في المجتمع كما يـرى عـلماء عـلم النفس الاجتماعي يتطلب دراسة الاتجاهات السائدة في أوساط الشرائح الاجتماعية ومعـرفة مدى تطورها لمواكبة التغير المطلوب ، (الكبيسي ، 1987 ، 135) فإن الديمقراطية في المجتمع اليمني قد قطعت أشواطا مهمة في الأوساط الاجتماعية ، إلا أنها ما تزال تواجه بعض الصعوبات مما يتحتم معـرفة اتجاهات مختلف الشرائح الاجتماعية نحوها واتجاهات طلبة الجامعة من الأسس المهمة التي تسهم في تكويـن شخصـياتهم وتكوين القدرات المختلفة لمواجهة المستقبل ، فقد أشار (Hurlock) إلى أن نمط الشخصـية وتحديد اتجاهاتها نحو القضايا الاجتماعية والحياة العامة تتحدد بشكل كبير نتيجة لنوع علاقات الأسرة بالأبناء وعلاقة المؤسسات التربوية والثقافية والاجتماعية وما تقدمه لهم من برامج ونشاطات ، كما تشـكل الاتجاهـات النفسية العمود الفقري في دراسات علم النفس وعلم النفس الاجتماعي والتربوي ، (الكبيسي ، 1987 ، 181) وأن معرفة اتجاهات الشباب وبالذات طلبة الجامعة نحو الديمقراطية يعد من العوامـل المهمـة في زيـادة توافقهم النفسي والاجتماعي لأن الشباب يزداد أهتمامهم بأنفسهم وبقضايا مجـتمعهم خـلال هذه المرحلة وتتشكل علاقاتهم الاجتماعية وتنحصر من خلال التربية والتعليم والتوجيه والإرشاد في المؤسسات التربوية والتعليمية وكذلك من الأفراد المحيطين بهم ،(Anderson ،971،37)

وأن أغلـب عـلماء الـنفس و علم النفس الاجتماعي يشخصون الاتجاه بأنه عبارة عن تنظيمات نفسية يكتسبها الفرد من خلال تفاعله مع المواقف البيئية والاجتماعية المختلفة للموضوعات والأشياء والأفراد ، كمـا أن الاتجـاه يعمـل كدافع يكمن وراء سلوك وردود الأفعال المختلفة لتلك المواقف في المستقبل أما بالقـبول وأمـا بالرفض وأن سلوك واستجابات الفرد في هذه المواقف المختلفة تعد مرحلة نهائية تعبر عن وجود اتجاهات معينة لديه نحو هذه المواقف حيث يتم التعرف على نوعية هذه الاتجاهات وقوتها من خلال هذه الاستجابات ، (الشخص ،1986 ، 67) ،والاتجاهات الايجابية تنمي لدى الفرد الرغبة لترجمتها إلى ممارسات فعليه مما يؤدي بالتالي إلى رفع المستوى الثقافي والاجتماعي والرغبة في الاستجابة نحو هذا الاتجاه (ماروديني ، 1999 ، 231) .

وبما أن الاتجاه يمكن تشكيله وتعديله من خلال المكون المعرفي عن طريق تعرض الفرد إلى مجموعة مـن المعارف والخبرات ذات العلاقة بالاتجاه، لذا فالجامعات تتحمل المسئولية في تطوير الاتجاهات الفكرية الإيجابـية وتعميق المواطنة الصالحة في نفوس الطلبة وفي بناء شخصياتهم القادرة على التكيف مع التطورات المتسـارعة الـتي أصـبحت مـن مستلزمات وتحديات هذا العصر ، (شمسان ، والهيتي ، 1999 75) والديمقراطـية تمـثل جانباً مهماً من جوانب مكونات شخصية الطلبة الجامعيين إذ أنها تمكنهم من الإسهام بفاعلـية في القضايا الاجتماعية الديمقراطية التي تمس المجتمع كما أن السلوك والممارسة الديمقراطية تمكنهم أيضـا مـن إحداث التغيرات الإيجابية والمقصودة في الأوساط الاجتماعية حيث أن المسار الديمقراطي يحتم عـلى أفراد الشعب أن يكونوا متعلمين فإذا لم يكن الفرد متعلما وعلى دراية بحقوقه وواجباته وعلى علم واطـلاع بمستقبل بلاده وأمته فإن خطره يكون عظيماً جدا على الشعب والوطن ، كما أن الأفراد الأميين والجهلـة ينسـاقون وراء الدعايـة التي تعمل على تحطيم النظام الديمقراطي ، وبما أنه من ضمن أهداف الديمقراطـية الحرية والتحرر من الجهل والأمية وأن جميع دعاة الديمقراطية يدعون إلى التعليم وتعميمه وهم في كفاح دائم مع الجهل ، لإيمانهم بأن أرقى الحكومات الديمقراطية في العالم هي من أرقى الأنظمة التعليمية ، (موسـى ، 1986 ، 13) والمجتمعات العصرية والمتحضرة والمتقدمة تؤمن إيماناً كاملاً بأهمية الديمقراطية وضـرورة مشـاركة جميـع الشـرائح الاجتماعية في تحمل المسئولية تجاه عملية التقدم والتنمية الشاملة والمسـتدامة ، وبما أن أحد عناصر التنمية هو الإنسان ولا يمكن له المشاركة الفاعلة في التنمية والتقدم ما لم تـتح له عملية المشاركة الديمقراطية بكل أبعادها، وبناء على ما تقدم يمكن أن نشير أيضا إلى بعض النقاط التي توضح أهمية البحث والحاجة إليه والتي تتمثل بالآتي :

1.أن الديمقراطـية تشكل أهم عنصر من عناصر رأس المال الاجتماعي الذي بدوره يفوق في الأهمية عنصر رأس المـال الانـتاجي حيـث أن الديمقراطـية تعمل على تعدد الخيارات التي تحقق التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، (الاحصب ، 2000 ، 6) .

2.أن المجتمع العربي الذي قمع خلال سنوات طويلة من حكم الأسرة التيريركية ما يزال يحتفظ بذاكرة جيدة حيال الأنظمة السلطانية والملكية والأنكلشارية فقد تدرب هذا المجتمع لا على البحث على الديمقراطية أنما تعود على تجنب سطوة الحاكم وبطشه ولهذا يبدو لنا الوعي الديمقراطي وكأنه حبيس لذاكرة تاريخية متعمقة.

3.ما تزال القوى التقليدية التي تستأثر بالأرض والثروة والمنصب عبر آليات الإرث والتركة فضلاً عن قطاعات كبيرة كالقبائل أو سكان الأطراف تعمل من أجل إعاقة التغير نحو الديمقراطية باعتبارها نظام لا يمكن أن يضمن لهذه القوى مصالحها .

4.أنه في ظل الانفراجات الديمقراطية النسبية لم تحدث تغيرات هيكلية أو بنيوية تنعكس إيجابا على حياة الناس سواء على المستوى المعيشي أم الأمني مما يشكك قطاعات كبيرة من الناس في جدوى الإصلاحات الديمقراطية بل تزداد الشكوك في حالة التضخم وانتشار الفساد وتزعزع الأمن وانعدام بعض الأساسيات .

5.مناخ المهاترات والخصومات والصراع الذي يأخذ أبعادا شخصية وضيقة بين الأحزاب والجماعات السياسية مما يعطي الديمقراطية مظهرا بأنها عبارة عن مناخ للفرقة والشتات والاختلاف وفي مثل هذه الحالة فإنه لا يمكن إلقاء اللوم على الديمقراطية ذاتها إنما على الآعيين الذين يستفيدون من مناخها لتصفية الحسابات والخصومات بل أن مثل هذه الأساليب هي بحد ذاتها ممارسات غير ديمقراطية .

6.أن الكلام عن كون الجامعات مؤسسات مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية وتتمتع بحرية البحث العلمي لا معنى له بدون ديمقراطية شاملة في المجتمع ويستطيع الطلاب في الجامعات التمتع بحق التفكير الحر والنقد والبحث العلمي والحوار .

7.لقد أثبتت التجارب التي عاشتها أنظمة التعليم الجامعي من الأنظمة الشمولية أن هذا التعليم ظل قاعد عن دوره في الوفاء باحتياجات المجتمع وكانت مخرجاته ضعيفة المستوى في المعرفة والتطبيق والمشاركة الاجتماعية حيث كانت تلك الأنظمة ترسم خط ايدلوجي لا يسمح بالخروج عنه فهي تعمل على إنتاج شخصيات نمطية عاجزة عن التفكير والمساهمة والنقد . ومن هنا فإننا لا نستطيع ان نتصور تعليما جامعيا يسهم في تنمية المجتمع وإحداث الثورة العلمية والتقنية إذا لم يقم على تقاليد ديمقراطية ليس في داخل المؤسسة فحسب أنما في النظام الاجتماعي كله الذي يضمه .

8.أن دراسة الاتجاهات تمكن المهتمين والمختصين من العمل على تقوية وتعزيز الاتجاهات الإيجابية التي تساعد على تحقيق الأهداف المنشودة وإضعاف أو تعديل الاتجاهات السلبية التي تعوق وتضعف تحقيق تلك الأهداف.

9.إن الاتجاهات تؤثر تاثيرا كبيرا في توجيه سلوك الطلبة فإذا كان الاتجاه الديمقراطي موجبا فإنه يقبل على المشاركة الفاعلة في الفعاليات الديمقراطية المختلفة ويسهل عليه نشرها وممارستها كما يصبح سلوكه أكثر ديمقراطية ، أما إذا كان الاتجاه سالبا فإنه عكس ذلك .

10.أن معـــرفة اتجـــاه الطلبة الجامعيين نحو الديمقراطية تعد ضرورة وواجبا وطنيا تقتضيه ضرورة ظروف المـــرحلة والعصـــر الجديـــد والاتجاهـــات السياســـية والاجتماعية المعبرة عن رغبة قوية في التوجيهات الديمقراطية .

11.الاهـــتمام العـــالمي والمحـــلي بقضـــية الديمقراطية وأهميتها في تطور المجتمعات وضرورة تربية الشباب وتدريـــبهم علـــيها حيث تعهد أكثر من (150) زعيم وقائد في قمة الألفية الثالثة الذي أنعقد في مقر الأمـــم المـــتحدة في أمـــريكا في 6-8/**2000**م على تشجيع وتدعيم الممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدانهم .

12.أن دراســـة الاتجـــاه وبـــالذات لهـــذه الشريحة من الشباب تعد من أهم الدراسات حيث ان الشباب وبالذات طلبة الجامعة هم من أهم الشرائح المساهمة في قضايا التنمية الشاملة .

- وانطلاقـــا ممـــا تقـــدم تـــأتي هذه الدراسة كمحاولة علمية لتكشف عن اتجاهات طلبة الجامعة نحو الديمقراطـــية لغـــرض تعزيز الاتجاهات وتنميتها وتدعيمها نحو الأفضل وتواصلا مع قيم وتراث أمتنا الإســـلامية والعربـــية ومتوافقة مع القيم والاتجاهات العصرية التي تؤكد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان المختلفة ودولة النظام والقانون .

أهـداف البحـث :

1- بناء أداة (استبيان) لقياس اتجاهات طلبة الجامعة نحو الديمقراطية .

2- قياس اتجاهات طلبة الجامعة نحو الديمقراطية .

3- مقارنة اتجاهات طلبة الجامعة نحو الديمقراطية على وفق متغيري .

أ-الجنس (ذكور – إناث)

ب-التخصص (كليات علمية – وكليات إنسانية)

حدود البحث :

يتحدد البحث بـــ :

1- طلبة جامعة ذمار في كلياتها العلمية والإنسانية .

2- كلا الجنسين ذكور وإناث .

3- في مختلف المراحل الدراسية .

4 -العام الدراسي 2000-2001م

تعريف المصطلحات :

ترد في البحث بعض المصطلحات منها الآتي :-

1- الاتجاه :

عـــرف كامبل (Campell) الاتجاه بأنه اتساق الاستجابة نحو الموضوعات الاجتماعية والقضايا المختلفة (Kimg,1972,19) وعرفه كاتس (Katz) بأنه استعداد الفرد لتقويم بعض الموضوعات او

جانب معين من عالمه عن طريق المعارضة او التأييد (Dawes,1972,16) ، وعرفه كيلفورد (Guilford) بأنه استعداد خاص عام يكتسبه الافراد بدرجات متفاوتة ليستجيبوا للمواقف التي تعترضهم بأساليب معينة قد تكون مؤيدة او معارضة لها (uilford,1954,407) ، وعرفه ربيع 1998 بأنه استعداد مكتسب ثابت نسبيا يحدد استجابات الفرد حيال الأشخاص او المبادئ او الأفكار او الموضوعات والمواقف المعينة من حيث رفضه او قبوله ودرجة هذا القبول او الرفض، (ربيع ، 1998،181) .

ويعرف الباحث الاتجاه انه استجابة متعلمة ثابتة نسبيا لقبول او رفض الديمقراطية وممارستها ويقاس بالدرجة التي يحصل عليها الطالب او الطالبة الجامعية من خلال الإجابة على فقرات الأداة المستخدمة .

2 ـ تعريف الديمقراطية :

تعرف الديمقراطية بأنها كلمة إغريقية مكونة من كلمتين هما Demos وتعني الشعب و kratos وتعني الحكم بمعنى انها حكم الشعب نفسه بنفسه ، (الدولة ،29،1991) .

ويحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق التمثيل النيابي في مجلس النواب حيث ان المجلس يمثل فئات الشعب بأكملها .

وعرفها الشميري 2000م بانها قيمة إنسانية رفيعة شانها شان القيم الإنسانية الحية التي لا يمكن لاي شعب من الشعوب احتكارها كما يمكن لكل الشعوب الاستفادة منها مع مراعاة الخصوصية المحلية ،(الشميري، 2000 ، 53) ، والديمقراطية أداة يتم من خلالها الوصول الى العدالة والمساواة والرقي الاجتماعي والثقافي والحضاري والسياسي ومن خلالها يشعر الشعب بالرخاء وينعم بالحرية ويشارك في السلطة ، وتعاريف الديمقراطية عديدة وتتباين وفقاً لتباين منطلقات المعرفين لها بحسب نظرتهم المنهجية واختلاف الزوايا والاهتمامات ، غير أن هناك شبه إجماع على خمسة مبادئ أساسية تمثل الركائز الجوهرية لمفهوم الديمقراطية وهي : الإلتزام بالدستور الذي يشكل المرجعية لجميع أفراد الشعب ، وحرية الرأي والتعبير ، والتعددية الحزبية ، وحق المشاركة السياسية ، والتمثيل النيابي ، والتداول السلمي للسلطة .

الأدبيات والدراسات السابقة :

أولاً : الأدبيات :

شهدت الأمة العربية في عدة أقطار تحولات أقتضت قيام مؤسسات نيابية نشأت في البداية كبرلمانات أو مجالس يتم اختيار أعضائها بالتعيين من قبل الحاكم وقد حاولت السلطات إعطاءها مظهرا ديمقراطيا بتنويع التمثيل فيها ليشمل المؤسسات الرسمية كالجامعات والإعلام وقطاعات الخدمات كالصحة والطرق فضلاً عن التمثيل الاجتماعي المرأة، القبائل، المناطق ..الخ . وقد ينظر البعض من الناحية السياسية إلى أن هذه التطورات هي محاولات زائفة للإلتفاف حول الديمقراطية كمطلب اجتماعي إلا أن هذه النظرة هي نظرة تشاؤمية فمن المنظور التاريخي لا بد من القول إن الأنظمة الشمولية العربية ارتكبت بسبب ممارستها الديكتاتورية والقمعية أخطاء فادحة باعدت بينها وبين الجماهير من ناحية وبينها وبين العالم

الليبرالي خاصة الدول الصناعية والمنظمات الدولية من ناحية أخرى ، وبما أن الحاكم يريد فك الاختناقات الواقعة على نظامه والتصالح مع الجماهير والاندماج في نظام عالمي فإنه يضطر إلى إحداث إنفراجات تؤدي إلى مظاهـــر ديمقراطـــية بدائـــية ، انتخابات ، صحافة وإعلام مستقلة ، مؤسسات نيابية ، أحزاب وبعض الحقـــوق المدنية ، مما يعطي مظهرا زائفاً للديمقراطية خاصة إذا كانت سلطة الحاكم وإشراقه على مستوى مـــن القـــوة ، ولكـــن هـــذه الإشكالات بالرغم من زيفها فإنها تسمح بالتطور نحو الديمقراطية إذا ما تم اســـتثمارها بشـــكل واع مـــن قبل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية والأحزاب المسموح لها بممارســـة النشـــاط ، وقد لاحظنا في بعض الدول العربية أن المؤسسات النيابية ذات الأعضاء المعينين قد تحولـــت في مرحلة لاحقة إلى عضوية منتخبة تحت حزب واحد (الحزب الحاكم) ثم شاركت فيها أحزاب أخرى في مرحلة لاحقة وأثناء ذلك أصبحت الصحف المستقلة وحتى الرسمية تمارس نقد السلطات الحاكمة ولـــو بشكل خجول ومحدد أو غالبا مالا يسمح لها بالمساس بقيادة الدولة ، إننا نظر إلى التطور الديمقراطي في الوطن العربي بوصفه صيرورة تاريخية شاركت مجموعة من العوامل في إحداث بعض إرهاصاته، ومن بين ذلـــك تشـــير إلى عمليات التنمية بقطاعات التعليم ، والإعلام ، والعلاقات الخارجية وتزايد الوعي بأهمية الديمقراطـــية والنشـــاط الـــدولي المحمـــوم لمنظمات حقوق الإنسان وبروز النماذج المستقرة في الأنظمة الديمقراطـــية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع الإشكالات الأمنية والإثنائية التي أصابت الأنظمـــة الشمولية وهكذا فإن الديمقراطية أو الاتجاه نحوها لا تصبح حلم الجماهير التائقة للحرية فحسب بـــل هـــي ترغم الأنظمة الشمولية على تحقيق الانفراجات لتتماهى مع المطالب الداخلية والخارجية ، وإن وجـــود الديمقراطـــية وممارســـتها الفعلية في المجتمعات وأن كانت غير متكاملة فإن التحرك التدريجي وربما السريع نحو توفير آلية الديمقراطية الحقيقية الذي يتيح التعددية المفتوحة والحريات العامة سيسهم بالضرورة في استنهاض الجماهير للمشاركة الفعلية ومن ثم يتوفر أساس موضوع للتقدم صوب الديمقراطية الكاملة .

أشكال الديمقراطية :

تعـــددت النماذج الديمقراطية في العالم منها الديمقراطية الرأسمالية ، والاشتراكية ، والغربية إلا أن الـــنموذج الغـــربي يحظـــى بقبول واسع في الدول النامية ، إذ أن اتجاهات الخطاب السياسي لمعظم قوى المعارضـــة يســـعى إجمالا إلى ترتيبات ديمقراطية على النمط الغربي لكونه يقوم في جوهره على الدعوة إلى الـــتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة والحريات العامة كما أن قوى المعارضة في الوطن العربي لا تخرج عن هذا الإطار ، (المجيد ، 1990،81) .

وبالنسبة للجمهورية اليمنية :

مـــنذ تحقـــيق الوحدة اليمنية المباركة في 22مايو سنة 1990م شهدت اليمن تحولات في العمل السياســـي والديمقـــراطي ، ونص الدستور على حرية إنشاء الأحزاب والمنظمات المدنية المختلفة ، وسمح بتشـــكيل الأحـــزاب السياسية والمنظمات والجمعيات والنقابات المختلفة وصدر القانون رقم (66) لسنة

1991م الـذي سمي بقانون الأحزاب والمنظمات السياسية ، وخلال الفترة من العام 1990م حتى العام 2000م ظهـر العديـد من الأحزاب والمنظمات المدنية المختلفة التي بلغ عددها إلى (250)حزباً ومنظمة مدنـية كمـا يشـير التقرير الصادر من مركز الدراسات الاستراتيجية اليمن 1998م ووجدت القوانين واللوائـح المـنظمة لهـذه المنظمات والخاصة بممارسة هذه الحقوق ، وقد شهدت الساحة اليمنية في العام 1991 م عمليـة الاستفتاء على الدستور وفي 27إبريل سنة 1993م جرت أول انتخابات برلمانية على مسـتوى الوطـن وكذلـك تلتها الانتخابات النيابية التي جرت في 27إبريل سنة 1997م والانتخابات الرئاسـية في العام 1999م وقد خاضت اليمن الانتخابات في عشرين من فبراير 2001م لتعديلات بعض مواد الدستور وانتخابات المجالس المحلية التي تعد جوهر الديمقراطية الحقيقية وصلبها في اليمن.

الديمقراطية ودورها في تطوير المجتمعات :

تـنظر الشعوب المتقدمة إلى علاقة الديمقراطية بالمجتمع بأنها علاقة أساسية وحميمة ومترابطة ومن خـلال هذه العلاقة وتيسير فرص المشاركة الديمقراطية لكل أبناء المجتمع فى مختلف المجالات وإتاحة الفرصة والحـرية لكـل الناس حرية الانتماء للأحزاب والمنظمات السياسية والمشاركة في الانتخابات على كافة مسـتويات السلطة والمشاركة في صنع القرار والحفاظ على حقوق الإنسان وكرامته وصونهما من الأعتداء فـإن ذلك سوف يعمل على التقدم والتطور والرقي والنمو لهذا المجتمع الذى يعمل على تطبيق الديمقراطية بشكل صحيح وسليم ففي ظل الحرية الديمقراطية ترتفع كفاءة المواطنين وتزداد انتاجاتهم فى كل المجالات كمـا يكـون المواطـنون أكـثر استعداداً للإنتاج والعمل والتضحية والمشاركة . وقد أظهرت التجارب الديمقراطية في الدول التى تتمتع بإطار أجتماعي وسياسي يتسم بقدر معقول من الديمقراطية مستوى مرتفع مـن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية وتعد الدول الأكثر ديمقراطية هى الأكثر تنمية وتقدم في مختلف مجالات الحياة . (الأحصب ، 2000 ، 5).

أن غاية الديمقراطية هى أن تضع جميع قوى المجتمع في خدمة الإنسان معتمداً في ذلك على العدالة والمسـاواة والحرية التى يصبح من خلالها الإنسان عارفاً بهويته محققاً لذاته ضامنا لحقوقه. (العانى ، 2000 ، 237)

دور مؤسسات التعليم في العملية الديمقراطية :

والحديـث عـن الديمقراطـية في مؤسسات التعليم العالي اصبح حديثاً وجدانياً ومطلباً حضارياً يـنعكس على قيمة الإنسان وشخصيته وحقوقه وواجباته وحرياته ومسؤولياته تجاه نفسه وتجاه الآخرين ، فالديمقراطـية أسلوب حياة تتيح للفرد الفرص اللازمة لتحقيق ذاته بما يمتلك من إمكانيات إلى أقصى حد ممكـن والإسـهام المسـتمر لتنمية المجتمع ، والفرد الديمقراطي هو وليد المجتمع الديمقراطي الذى يتشرب ويتعود على القيم الاجتماعية الديمقراطية للمجتمع وتعد الديمقراطية في المجال التربوي إتاحة الفرص للطلبة لحسن استغلال ما يملكون من مواهب وقدرات واستعدادات وطموح وميول واتجاهات والعمل على تنمية

المواهب العقلية والنفسية والوجدانية والجسمية والحركية والممارسة الديمقراطية داخل الجامعة تمكن الطلبة من صقل وبناء شخصياتهم وتطور وعيهم الفكري ، والديمقراطية تؤدي إلى استخدام جميع الطرق والوسائل والأساليب التي تنمي لدى الطلبة التوجيه الذاتي والمسؤولية الذاتية ودور الجامعات يتمثل في مساعدة الطلبة على التمتع بالحرية والاستقلال الفكري في إطار الأنظمة والقوانين الجامعية وتمارس الديمقراطية من خلال تفجير الطاقات الإبداعية لدى الطلبة للبحث والاستقصاء للمعرفة بصيغ وأساليب جديدة وبدائل متنوعة .

- والمشاركة الديمقراطية في النظام الجامعي تقاس في مدى حرصه على توافر كافة الفرص اللازمة للنهوض بالطلبة للقيام بأدوارهم والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بهم . مما يؤدي إلى تعميق انتمائهم للجامعة وتحمل مسئولياتهم تجاهها ، وتقضي على المظاهر السلبية والاتكالية واستخدام التعليم عن طريق الحوار وطرح الآراء المختلفة والمناقشات التي تركز على الإدراك كعملية عقلية أكثر مما تركز على نقل المعلومات أيماناً بقدرة الإنسان على التفكير واستخدام الطريقة العملية في البحث وإثبات صحة أفكاره في حدود ما يمكن أثباته كما يمكن أن يمارس الطلبة الديمقراطية داخل الجامعة عن طريق حرية التعبير عن آرائهم واحترام مطالبهم المختلفة ومناقشتهم وإبداء آرائهم في ضوء ما توفره لهم الجامعة من تكافؤ الفرص التعليمية وتطبيق العدالة الأكاديمية وما يتوافر من علاقات إنسانية.(العاني ، 2000، 240).
- كذلك من خلال ما تقدمه الجامعة من نشاطات وفعاليات طلابية وثقافية أيماناً من الجامعة باحترام الطلبة كأفراد ذوي قيمة عليا في الجامعة حيث تعد المرحلة الجامعية للشباب من المراحل المهمة التي تسهم في بناء توجيهاتهم نحو قضايا أمتهم وأصالتها وتمكنهم من التعامل مع التطورات والتغيرات العلمية والاجتماعية والحضارية بكفاءة واقتدار ، كما لا بد على الجامعات من تعميق المفاهم الديمقراطية في نفوس الطلبة وتشجيعهم على المشاركة في المؤسسات الاجتماعية المختلفة وتوفير النشاطات والبرامج التي تعمق هذه المفاهيم ، ومن هنا تنطلق دعوتنا أيضاً إلى الاهتمام بالجامعات وإدارتها ومناهجها ونشاطاتها المختلفة التي تعمل على تكريس الممارسات الديمقراطية ، فالديمقراطية الجامعية يجب أن تسبق الديمقراطية الاجتماعية وتمهد لها لأن الجامعات هي أداة تعليم وتطوير وتغير وليس مهمتها المحافظة على الثقافة القائمة بخاصة من جوانبها السلبية بل يجب عليها أن تلعب دورها في تعزيز التطوير نحو الديمقراطية .

وتلعب الجامعات الديمقراطية دوراً فاعلاً في تعميق الاتجاهات الديمقراطية لدى الطلبة وأن الاتجاهات الديمقراطية الذي يحملها الطلبة لها دور كبير في أوجه حياتهم المختلفة كما أنها تؤثر في سلوكهم اليومي ويظهر هذا التأثير من خلال النشاط والسلوك الذي يمارسونه ومن خلال تحديد العلاقة الاجتماعية

مـــع الأفراد الآخرين ، إذ أن الفرد الذي ينتمي إلى جماعة معينة ويحمل اتجاهات مطابقة لمعايير هذه الجماعة يكـــون محبوبا لدى أفراد هذه الجماعة وبذلك يحصل على اشباع لحاجة التقدير والحب والاحترام ويذلك يمـــيل إلى تـــبني آراء تماثل أراءهم وأنه يقدر فهمنا لاتجاهات الفرد يمكن فهمنا لحقيقة شخصية وأن التعليم الذي يؤدي إلى إكساب وتكوين اتجاهات إيجابية صالحة للطلبة يكون أكثر جدوى وفائدة من التعليم الذي يؤدى فقط إلى إكساب المعرفة (Aderson 1971 /318)

والاتجاه يتكون ويكتسب بعدة طرق منها الآتي :

- عن طريق الأنماط السلوكية والمعرفية التي يتم اكتسابها بالتعليم .
- عن طريق التلقين تنتقل الخبرة بصورة غير مباشرة إلى الفرد وتكون الاتجاه .
- عن طريق وسائل الإعلام المختلفة .
- عن طريق الآباء والمعلمين والأخوة والأقران ينتقل الاتجاه بواسطة الملاحظة للسلوك وتقليده .
- عن طريق المعلم الذي يلعب دور النموذج في تشكيل بعض الاتجاهات المعنية لدى الطلبة .
- عن طريق عضوية الفرد في جماعة حيث تلعب الجماعة دوراً في تكوين اتجاهاته بما يتناسب مع اتجاهاتها
- عن طريق تعرض الأفراد إلى خبرات مباشرة نحو موضوع الاتجاه .
- عن طريق الاتصال المباشر بموضوع الاتجاه يؤدي بالفرد إلى اكتساب الاتجاه نحوه(م ، س ، ص148)
- عن طريق النشاطات والفعاليات المختلفة التي يمارسها الفرد .

ثانيا :دراسة سابقة

تاريخ قياس الاتجاهات :

- يمكـــن قـــياس الاتجاه بعدة وسائل منها الملاحظة المباشرة لسلوك وتصرفات الأفراد ومقاييس التقدير الـــذاتي وهـــي من أكثر الوسائل انتشاراً وهي عبارة عن مجموعة من العبارات تتصل بموضوع الاتجاه ومن مقاييس الاتجاه الآتي:
- مقـــياس (بوجاردوس) ويسمى مقياس المسافة الاجتماعية وهو من أقدم المقاييس وجد في العشرينات وهدفـــه قياس درجة تقبل الأمريكيين أو نبذهم للجنسيات أو القوميات الأخرى التي توجد في المجتمع الأمـــريكي وأعطـــى درجـــة للتقبل ودرجة للرفض وأعطى العبارات التي بين الطرفين تمثل درجات متوسطة بين التقبل الاجتماعي والرفض الاجتماعي .
- مقياس (ترسنون) يشمل هذا المقياس عدداً من العبارات نحو الاتجاه لموضوع معين من أقصى الإيجابية إلى أقصـــى السلبية ، وهذه العبارات تغطي المسافة بين الموافقة الشديدة وبين الرفض الشديد وتدون كل عبارة على بطاقة منفصلة ، ويطلب من المفحوص الإجابة على العبارة بعلامة صح أو خطأ .

- مقـــياس (لـــيكرت) ، أعد هذا المقياس في الثلاثينات ويتكون من مجموعة من العبارات بعضها سالب وبعضها موجب ويطلب من المفحوص أن يحدد موقفه من هذه العبارات على مقياس متدرج من خمس نقاط وهي موافق جدا 5 درجات، موافق 4 درجات ، محايد 3 درجات ، أرفض 2 درجتان ، أرفض جدا درجة واحدة .
- مقـــياس الاتجاهـــات الفاشـــية ، من إعداد ستاجنر عام 1936م وتهدف إلى تحديد سمات الشخصية التسلطية
- مقياس الاتجاهات الفاشية العامة أعد عام 1941هـ وهو تطوير للمقياس السابق حيث تتوسع فكرة الفاشـــية لتشمل المواقف الاجتماعية فضلاً عن المواقف السياسية ويتضمن 22 عبارة يجيب المفحوص عليها وفق مقياس متدرج من خمس نقاط من 1-5 درجات .
- مقـــياس معاداة السامية ، ويقصد به الشعور بالكراهية والنفور من اليهود كجماعة عرقية وقد أعده (ليفـــنس) ويـــتكون من 52 عبارة على مقياس متدرج من ست نقاط ، وتدل الدرجة المنخفضة على تدني موقف العداء للسامية والدرجة المرتفعة على زيادة العداء للسامية .
- مقـــياس الـــتمركز العـــرقي ، من إعداد (أدورنو) سنة 1950م والتمركز العرقي هو الشعور بتميز الجماعـــة العرقية التي ينتمي إليها الفرد عن الجماعات العرقية الأخرى ويتناول المقياس الاتجاهات نحو الجماعـــات العرقـــية الموجودة من المجتمع ويجيب عليه المفحوص وفق مقياس متدرج مكون من سبع نقاط والمقياس يتكون من 20عبارة .
- مقياس التعصب العرقي ، من إعداد أدورانو أيضا ، وقد اشتهر باسم مقياس التسلط .
- مقـــياس الجمـــود الفكري ، من إعداد روكيش ، ويهدف إلى تحديد درجة الدجما طبقية أو الانغلاق العقـــلي والجمود الفكري ويتكون من 40 عبارة ويطلب من المفحوص أن يجيب على العبارات على مقياس متدرج من سبع نقاط .
- مقـــياس (اوجنجـــتون 1966) والـــذي يتكون من 16 عبارة صممت لقياس الاتجاه نحو النشاط الرياضي وقد أشار الباحث أنه لم يدخل في عبارات المقياس استجابات حيادية
- مقـــياس الاتجـــاه نحـــو الســـلطة من إعداد (راي) 1971م ويقيس الاتجاهات التسليطية في مختلف المؤســـســـات ويـــتكون من 28 عبارة ،(ربيع 1998م ، 191) وهناك مقاييس عربية لقياس الاتجاه منها.
- دراســـة الصوفي 1998م : الذي هدفت إلى قياس اتجاهات طلبة كلية التربية بجامعة صنعاء نحو مواد عـــلم الـــنفس والمقياس أعد لقياس الاتجاه العالي والمنخفض واستخدم عينة مكونة من (260) طالباً

وطالبة وبعد تحليل البيانات إحصائيا اتضح بأنه لا توجد فروق إحصائية وفقاً لمتغير الجنس والتخصص كما وجد بان اتجاه الطلبة نحو مواد علم النفس كان إيجابياً (الصوفي 1998 ، 11) .

- دراسة فارع 1998م هدفت إلى معرفة اتجاهات طلبة كلية التربية بجامعة صنعاء نحو تعليم المرأة في المجتمع اليمني ، تألفت العينة من (228) طالباً وطالبة استخدمت الباحثة التحليل الوصفي من خلال تصميم استمارة لقياس الاتجاهات وبعد تحليل البيانات أظهرت النتائج وجود اتجاه إيجابي نحو الحقوق التعليمية للمرأة بحسب متغير الجنس في حين كانت الفروق بين المتزوجين من الجنسين غير ذات دلالة إحصائية كذلك توجد فروق بالنسبة للمستويات التعليمية وأيضاً لا توجد فروق بحسب التوزيع الجغرافي وهناك فرق دال بالنسبة للمستوى التعليمي للمرأة حيث وصلت إلى أعلى المستويات من التعليم (فارع ، 1998 ، 50)
- دراسة ماردیني 1999م الذي هدفت إلى معرفة اتجاهات طلبة جامعة اليرموك – الأردن نحو النشاطات الترويحية وأوقات الفراغ ولتحقيق الهدف صمم الباحث استبانة مكونة من جزأين يتضمن الأول معلومات ديمقرافية وبيانات شخصية ويتضمن الثاني فقرات الاتجاهين نحو الترويح ، وتم توزيع الاستبيان على (200) طالب من كلية التربية بجامعة اليرموك وبعد جمع البيانات وتحليلها إحصائياً أشارت النتائج إلى إيجابية الاتجاهات السائدة لدى الطلاب نحو الترويح كما اشارت النتائج إلى وجود فرق ذي دلالة في الاتجاهات تبعاً لمتغيرات المستوى التعليمي للوالدين . (ماردیني ، 1999، 229)
- دراسة العاني 2000م :- هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة الممارسة الديمقراطية في جامعة اليرموك من وجهة نظر طلبة كلية التربية . وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة للبحث والذي تكونت من (88) فقرة لتشمل مجالات ستة وقد بلغت عينة الدراسة (480) طالباً وطالبة وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جميع مجالات الدراسة حصلت متوسطات حسابية بتقدير (متوسط) كما اظهرت النتائج أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية في استجابات الطلبة في بعض المجالات ولصالح الطالبات (العاني ، 2000، 235)

الإجراءات المتبعة بهذا البحث :أولاً : أداة البحث

بهدف إعداد أداة لقياس اتجاهات طلبة الجامعة نحو الديمقراطية قام الباحث بالخطوات الآتية :

- جمع فقرات الأداة : قام الباحث بجمع (80) فقرة حيث تم الحصول عليها من خلال إعداد استبيان استطلاعي وزع على عينة من مجتمع البحث بلغت(60) طالباً وطالبة جامعية وكذلك من خلال الاعتماد على الأدبيات والدراسات والبحوث والمقاييس العلمية التي تم الإشارة لها في الدراسات السابقة ، وقد تم تحديد ستة مجالات وتحديد المواقف (الفقرات) المتعلقة بكل مجال التي من خلالها يمكن قياس اتجاهات الطلبة نحو الديمقراطية وتتمثل هذه المجالات الآتي :

- مجال مفهوم الديمقراطية
- مجال مدى الإدراك للديمقراطية .
- مجال أهمية الديمقراطية
- مجال الممارسات الديمقراطية
- مجال مستقبل الديمقراطية
- مجال دور الجامعات في الديمقراطية
- كمـا تمت صياغة فقرات الأداة بالتساوي بين المجالات ونصفها إيجابي والنصف الآخر سلبي وتتضمن كـل فقرة اختبار درجة من درجات البدائل الخمسة حسب سلم ليكرت وهي (موافق بشدة ، موافق ، لا رأى لي ، لا أوافـق ، لا أوافـق مطلقـا) وأعطيـت الدراجـات الآتية للبدائل على الترتيب (5 ،4،3،2،1) للفقرات الإيجابية والعكس بالنسبة للفقرات السلبية .

2ـ صدق الأداة :

- تم عـرض فقـرات الأداة وتعلـيماتها وبدائـلها على مجموعة من المحكمين* الذين أبدوا موافقتهم على الفقرات وتم استبعاد الفقرات التي لم يوافق عليها الخبراء وبذلك تحقق الصدق الظاهري لها .

3ـ وضوح فقرات الأداة وبدائلها وتعليماتها :

- قـام الباحـث بعرض الأداة على عينة من مجتمع البحث بلغت (36) طالباً وطالبة وجميعهم أكدوا وضـوحها وملاءمـتها وسلامتها حيث أنه لم يستفسر عنها إلا القليل خلال إجابتهم عليها وبالنسبة للوقت الذي استغرقته في الإجابة عليها فقد كان بمعدل (29) دقيقة .

4ـ القوة التمييزية للفقرات :

بعـد أن تم تطبـيق الأداة على عينة من طلبة الجامعة بلغت (300) طالب وطالبة جامعية ، قام الباحـث بإستخراج القوة التميزية للفقرات باستخدام أسلوب العينتين المتطرفتين حيث تم اختيار 27% مـن الاسـتبيانات الحاصلة على الدرجات العليا وكذلك 27%من الاستبيانات الحاصلة على الدرجات الدنـيا وتم مقارنـة متوسطات درجات 27% العليا بمتوسطات درجات 27% الدنيا واتضح أن جميع الفقـرات كانـت مميزة حيث تراوحت القيمة التائية للفقرات ما بين (25،8،7،2) عند مستوى الدلالة (0.001 ، 0.01 ، 0.05) .

---

* أ.د نوري عباس
* د. محمد المعافا
* أ. محمد مصطفى
* أ . أحمد عبيد
* أ . مجوك كلي

5ـ ثبات الأداة :

- قـام الباحـث بتطبيق الأداة على عينة مؤلفة من (60) طالباً وطالبة تم اختيارهم من ست كليات بالجامعة ، كما قام الباحث بإعادة التطبيق للأداة على نفس العينة المذكورة بعد فارق زمني قدره 23 يوماً من التطبيق الأول وحسب معامل الثبات حيث بلغ (0.79) وتعد هذه نسبة مقبولة في البحوث الإنسانية ، (Nunnaly ، 1978 ، 280) .

ثانياً : عينة البحث التطبيقية :

تألفـت عينة هذا البحث من (300)طالب وطالبة جامعية تم اختيارهم بطريقة عشوائية من ست كلـيات في جامعة ذمار وهي ، التربية ، والآداب واللغات ، والهندسة ، والعلوم التطبيقية ، والطبية وهم موزعون بالتساوي على وفق متغيري الجنس والتخصص وجدول (1) الآتي يوضح ذلك

جـدول (1) عينة البحث التطبيقية موزعة على وفق متغيري التخصص والجنس

م	الكلية	الجنس			ملاحظات
		ذكـور	إنـاث		
1	التربية	25	25	50	العدد يشمل الكليتين
2	الآداب واللغات	25	25	50	
3	اللغات	25	25	50	
4	الهندسة ، والحاسبات	25	25	50	العدد شمل الهندسة والحاسبات
5	العلوم التطبيقية	25	25	50	العـدد شمل العلوم ، طب ألاسنان والطب البشري
6	العلوم الطبية	25	25	50	
		150	150	150	

ثالثاً : الوسائل الإحصائية :

لمعالجة بيانات هذا البحث استخدم الباحث الوسائل الإحصائية الآتية :

1- الاختـيار الـنائي لعيـنة واحـدة (فقـد اسـتخدم لقياس اتجاهات طلبة الجامعة نحو الديمقراطية (Runyon, 1980 P 140 , P 240)

2- الاختـيار الـنائي لعينتين مستقلتين استخدمتا لاستخراج القوة التميزية للفقرات وللمقارنة اتجاهات طلـبة الجامعـة نحو الديمقراطية على وفق متغيري الجنس والتخصص (Runyon 1980/ 240)

3- معـامل ارتـباط بيرسـون اسـتخدم في اسـتخراج ثـبات الأداة بطـريقة إعـادة التطبـيق (Nunuallgj.c.1978 P 280)

عرض النتائج ومناقشتها:

بعد عملية تحليل البيانات إحصائيا توصل البحث إلى النتائج الآتية :

أولا : بنا أداة لقياس اتجاهات طلبه الجامعة نحو الديمقراطية

لقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال الإجراءات التي تم الإشارة إليها آنفاً .

ثانياً : قياس اتجاهات طلبة الجامعة نحو الديمقراطية .

بلغ الوسط الحسابي لعينة الطلبة على المقياس (187) والانحراف المعياري (31,7)في حين كان الوسـط الفرضي (180) ولمعرفة دلالة الفرق بين الوسط الحسابي لإفراد العينة والوسط الفرضي للمقياس اسـتخدم الاختبار التائي لعينة واحدة وبلغت القيمة التائية المحسوبة (3,9) وهى اكبر من القيمة الجدولية (1,96) عند مستوى الدلالة (0,05) مما يشير إلى إيجابيات الاتجاهات الديمقراطية لدى طلبة الجامعة .

والجدول الأتي يوضح ذلك

جدول (2)

العينة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	مستوي الدلالة
طلبة الجامعة	300	187	31,7	180	3,9	0,05

ويمكـن تفسير هذه النتيجة إلى ارتفاع الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعة بالعملية الديمقراطية نتيجة لاهتمام المؤسسات الاجتماعية والتعليمية ووسائل الإعلام في عملية التوعية بالديمقراطية وكذلك الـتفاعل الاجـتماعي مـع الفعاليات الديمقراطية المختلفة التي تمارس والتوجهات الديمقراطية للدولة التي أتاحهـا الدسـتور وكفلـتها القوانين ، والديمقراطية يمكن أن تنمى من خلال تشكيل الجان والجمعيات والاتحادات المختلفة للطلبة داخل الجامعة والتي ترشح أعضاءها بواسطة الانتخابات الديمقراطية الحرة كما يمكـن أن تـنمى من خلال المناهج الدراسة ومن خلال طرق التدريس الحديثة والمتطورة التي تعتمد على المناقشـة والحوار وإبداء الآراء فضلا عن طبيعة المجتمع اليمني الذي يميل إلى الحكم الديمقراطي والشورى منذ نشأة الدولة على ارض اليمن عبر العصور والحضارات القديمة وكذلك الانفتاح الحالي لسياسة الدولة الاقتصـادي عـلى كـل المسـتويات وتشجيعها لإنشاء الأحزاب والمنظمات الجماهيرية المختلفة وحرية الصحافة والإعلام ساعد على نمو التوجهات الديمقراطية لدى طلبة الجامعة .

ثالثاً : مقارنة اتجاهات طلبة الجامعة نحو الديمقراطية على وفق متغير الجنس :

كـان الوسـط الحسـابي لعينة الطلاب الذكور (187,7) والانحراف المعياري (22,6) وكان الوسـط الحسـابي لعينة الطالبات (186.4) والانحراف المعياري (22.6) وبعد استخدام الاختبار التائي لعينـتين مسـتقلتين وجـد أن القيمة التائية المحسوبة (52،) وهي غير ذات دلالة إحصائية عند مستوى

(0,05)مما يشير إلى أن الطلاب الذكور لا يختلفون عن الطالبات الإناث في اتجاهاتهم نحو الديمقراطية وجدول (2) الآتي يوضح ذلك ، جدول (3)

مقارنة اتجاهات الطلبة الذكور والإناث نحو الديمقراطية

ت	العينة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	0,05
1	ذكور	150	187,7	22,9	0.52	غير ذات دلالة
2	إناث	150	186,4	22,6		

رابعاً : مقارنة اتجاهات طلبة الجامعة نحو الديمقراطية على وفق متغير التخصص :

بلغ الوسط الحسابي لعينة طلبة الكليات العلمية (188) والانحراف المعياري (22,8) بينما بلغ الوسط الحسابي لعينة طلبة الكليات الإنسانية (186) والانحراف المعياري (22,6) وبعد استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين وجد بان القيمة التائية المحسوبة (84،) وهي غير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) وهذا يشير أيضا إلى أن طلبة الكليات العلمية لا يختلفون عن طلبة الكليات الإنسانية في جامعة ذمار في اتجاهاتهم نحو الديمقراطية .

والجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول (4)

المقارنة بين طلبة الكليات العلمية وطلبة الكليات الإنسانية في الاتجاه نحو الديمقراطية

ت	نوع العينة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	مستوى الدلالة
1	طلبة الكليات العلمية	150	188	22,8	84،	غير ذات الدلالة
2	طلبة الكليات الإنسانية	150	186	22,6		

ويمكن تفسير النتيجتين السابقتين بأنه لا يوجد فرق بين الطلبة الذكور والطالبات الإناث وكذا لا يوجد فرق بين طلبة الكليات العلمية وطلبة الكليات الإنسانية ذي دلالة إحصائية من خلال تساوي الجميع في درجة اتجاهاتهم نحو الديمقراطية وهذه النتيجة توضح أن الفرص المتاحة من النشاطات والفعاليات المختلفة التي تعمل على تنمية الديمقراطية تكاد تكون متساوية في مختلف الكليات داخل الجامعة .

والعملية الديمقراطية تعد عملية تراكمية ودور الجامعة يتمثل في إتاحة المناخ النفسي والاجتماعي الذي يسمح بحرية الرأي وتوجيه الطلبة إلى البحث وتقصي المعرفة وتوفير الامكانيات والتسهيلات اللازمة لإقامة مختلف الفعاليات والنشاطات الطلابية ويكاد يكون المجتمع اليمني من المجتمعات المتجانسة حيث لا توجد فوارق طبقية بين مختلف فئاته فضلاً عن التجمعات واللقاءات الديمقراطية التي تحتوي مختلف الطبقات الاجتماعية في المجتمع واستكمالا للجوانب العلمية ذات العلاقة بهذا البحث نتقدم ببعض التوصيات والمقترحات .

التوصيات :

1- ينبغي أن تتيح الجامعة الفرصة للطلبة للتعبير عن آرائهم من خلال توفير الوسائل المختلفة مثل صحيفة الحائط والمجلات والدوريات العلمية والثقافية والمشاركة في الندوات واللقاءات الاجتماعية والثقافية

2- ينبغي على الجامعات أن تعمل على تنمية وتعميق الاتجاهات الإيجابية للطلبة نحو حرية التعبير والتعاون والتكافل واحترام الآخرين والحوار البناء وتقبل النقد والرأي والرأي الآخر والنقد الذاتي .

3- ينبغي تضمين المناهج الدراسية الفوائد الديمقراطية وأهميتها للمجتمع .

4- ينبغي أن تشارك مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات السياسية بالقيام بأدوارها المختلفة لتعميق مفهوم الديمقراطية في أوساط الشباب .

5- قيام النشاطات المختلفة داخل الجامعة التي تعمل على تعميق الديمقراطية في نفوس الطلبة وتشجعهم على ممارستها .

6- ينبغي أن تقدم الجامعة الجوائز والحوافز المختلفة للمبدعين والمهتمين والنشطين في المجالات الديمقراطية .

المقترحات :

1- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية حول الديمقراطية وتقديم البرامج والفعاليات التي تعمل على تنميتها وتعميقها في أوساط الطلبة .

2- إجراء دراسات مماثلة في جامعات ومناطق أخرى ومقارنة نتائجها مع نتائج هذا البحث .

الخلاصة :

إن هذا العصر هو عصر العولمة والتطور والتقدم في مختلف مجالات الحياة والاتجاهات العالمية التي تفرض التوجه الديمقراطي المباشر الحر والمبرمج من خلال الانتخابات الحرة التي تحتم علينا التفكير بالديمقراطية وأن نعمل على ممارستها ونشرها من غير تحفظ أو تردد ومؤسسات التعليم لا بد أن تعمل

عـــلى تطور الإنسان وإنماء قدراته الفكرية وتجعله حرا وناقدا وباحثا عن الحقيقة ومتواصلا مع قضايا العلم والمجتمع وأن تمكنه الخبرة التعليمية للتعبير عن نفسه والمشاركة في تحمل المسئولية الشخصية والاجتماعية .

والبحـــث الحالي يهدف إلى التعرف على اتجاهات طلبة جامعة ذمار نحو الديمقراطية ولتحقيق هذا الهـــدف تم تصميم استبيان (أداة) مكونة من (60) فقرة لقياس اتجاهات الطلبة نحو الديمقراطية وتم توزيع الأداة على (300) طالب وطالبة من طلبة جامعة ذمار من مختلف كليات الجامعة وفي مختلف التخصصات العلمية والإنسانية حيث تم اختبارهم بطريقة عشوائية وبعد جمع البيانات وتحليلها إحصائياً أشارت النتائج إلى إيجابية الاتجاهات السائدة لدى الطلبة نحو الديمقراطية .

كمـــا أشارات نتائج المقارنة على مستوى الجنس والتخصص إلى عدم وجود فارق في الاتجاهات نحو الديمقراطية .

المصـــادر

(1) : الأحصـــب ، أحمد علي ، (2000) ، منظمات المجتمع المدني وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة ، ورقة عمل مقدمة للندوة الخاصة بمشاركة المرأة في الانتخابات ذمار – 18–19 سبتمبر .

(2) : الدولـــة ، عصمت سيف ، (1991) ، النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية القاهرة ، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع .

(3) : ربيع ، محمد شحاته ، (1998) ، قياس الشخصية ، جمهورية مصر العربية دار المعرفة الجامعية ، ط2

(4) : شمســـان ، الهينـــي ، احمد ، خلف ، (1999) ، الاتجاهات نحو التعليم المهني والتقني في اليمن مجلة البحوث والدراسات التربوية ، صنعاء ، مركز البحوث ، العدد الرابع عشر ، السنة السادسة .

(5) : الشـــخص ، عبدالعزيز ، (1986) ، اتجاهات بعض العاملين في التعليم نحو المعوقين ، مجلة دراسات تربوية ، القاهرة ، المجلد الأول ، الجزء الرابع .

(6) : الشـــميري ، ســـمير ، (2000) ، الشـــورى والديمقراطية – المعنى – الدلالة ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد الثالث ، العدد السادس ، عدن ، دار جامعة عدن للطباعة والنشر .

(7) : الصـــوفي ، محمـــد عبدالله ، (1998) ، اتجاهات طلبة كلية التربية – صنعاء – نحو مواد علم النفس ، مجلـــة البحوث والدراسات التربوية ، مركز البحوث والتطوير التربوي ، صنعاء ، العدد الثالث عشر ، السنة الخامسة .

(8) : العاني ، وجيهه ثابت ، (2000) ، درجة الممارسة الديمقراطية في جامعة اليرموك من وجهة نظر طلبة كلية التربية ، مجلة كلية التربية ، جامعة اسيوط ، المجلد السادس عشر ، العدد الأول .

(9) : فارع ، وهيبة غالب ، (1998) ، اتجاهات طلبة كلية التربية بجامعة صنعاء نحو تعليم المرأة في المجتمع اليمني ، مجلة البحوث والدراسات التربوية ، صنعاء ، مركز البحوث ، العدد 13 ، السنة الخامسة .

(10) : الكبيســـي ، وهيـــب مجـــيد ، (1987) ، طـــرق البحـــث فـــي العلـــوم الســـلوكية ، بغـــداد ، مطبعة التعليم العالي ، ط 2 .

(11) : الكبيســـي ، وهيب مجيد ، (1987) ، بناء مقياس لاتجاهات الطالبات الجامعيات نحو مهنة التمريض ، طرق البحث في العلوم السلوكية ، بغداد ، مطبوعات جامعة بغداد .

(12) : ماردينـــي ، وليد ، (1999) ، اتجاهات طلبة جامعة اليرموك نحو الأنشطة الترويحية وأوقات الفراغ ، مجلة جامعة دمشق ، للآداب والعلوم الإنسانية والتربوية ، دمشق .

(13) : موســـى ، ســـلامة ، (1986) ، الديمقراطية والتعليم ، مجلة دراسات تربوية ، القاهرة ميدان التحرير ، المجلد الأول ، الجزء الرابع .

(14) : المجيد ، وحيد عبده ، (1990) ، الديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (138) مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان .
(15) : Anderson, N. (1971) "Attects of institutionalization in self Estteem" journal of Gerontology, vol.(26), No. (2).
(16) : Dawes,R.M.,(1972). "Fundamentals of attiude. Measurement", New York Wiley.
(17) : Guilford,J.P. (1954), "Psychometric methods, New York, Me Graw-Hill.
(18) : King, B.T. (1972) and Me Ginniesis. "Attiudes conflict and social change" New York, Academic press.
(19) : Nannally. J.C. (1978), "Psychometric theory", New York, Me Graw Hill, P. 280.
(20) : Ronyon, R.P. & Haber. A. (1980), "Fundamentals of behavioral statistically", Fornisaddision , Wesly. P. 240.